سياسة إدارة المساعدات في ظل جائحة كورونا

عزيز كايد

المساءلة

واجب المسؤولين عن الوظائف العامة سواء أكانوا منتخبين أم مُعينين، وزراء أم موظفين ومن في حُكمهم في تقديم تقارير دورية حول سير العمل في المؤسسة أو الوزارة، بشكل يتم فيه توضيح قراراتهم وتفسير سياساتهم، والاستعداد لتحمل المسؤوليات المترتبة على هذه القرارات، والالتزام بتقديم تقارير عن سير العمل في مؤسستهم، يوضح الإيجابيات والسلبيات، ومدى النجاح أو الإخفاق في تنفيذ سياساتهم في العمل.

منذ ظهور الإصابات الأولى لفيروس كورونا في الأراضي الفلسطينية، وتحديداً في محافظة بيت لحم أواخر شباط/ فبراير 2020، اتخذت القيادة الفلسطينية قرارات مبكرة لمواجهة تداعيات هذه الجائحة في فلسطين، على الأصعدة الصحية والاجتماعية والاقتصادية. من هذه القرارات المرسوم الرئاسي بإعلان حالة الطوارئ 2020/03/05 لمدة 30 يوماً، ثم قرار مجلس الوزراء في 2020/03/22 بفرض الإغلاق الشامل في الضفة الغربية. وكذلك قرار رئيس الوزراء بتأسيس «صندوق وقفة عز» بتاريخ 2020/04/02، برئاسة رجل الأعمال طلال ناصر الدين، وعضوية العديد من رجال الأعمال، وذلك لمساعدة العائلات الفقيرة والعاطلين عن العمل، والقطاعات المتضررة من فيروس كورونا.

ترتب على هذه القرارات تبعات جديدة، اجتماعية واقتصادية ومالية، وخاصة على المواطنين الذين يعتمدون على دخل غير منتظم، لا سيما العمال، وأصحاب الأعمال الصغيرة، كأصحاب المحلات والمطاعم والمتاجر والصالونات وصغار التجار، وأصحاب سيارات الأجرة والنقل والسفر، وغيرهم ممن توقفت أعمالهم وأُغلقت محلاتهم، وبالتالي توقفت مصادر دخلهم بشكلٍ كامل.

ونظراً لتوقف كافة مرافق الحياة، انعكس ذلك أيضاً على الإيرادات الحكومية، كالرسوم والضرائب والجمارك، التي توقفت بشكلٍ شبه كامل، مما أدخل السلطة الفلسطينية في أزمة مالية واضحة، ساهم فيها، إلى جانب أزمة كورونا، الأزمة السياسية مع الاحتلال، والناجمة عن مشروع صفقة القرن وقرارات الضم، والتي أدت إلى وقف تحويل أموال المقاصة إلى السلطة الفلسطينية. أدت هذه الأزمة إلى توقف الحكومة الفلسطينية عن دفع رواتب موظفيها اعتباراً من بداية شهر أيار/ مايو.

مُبررات جمع المساعدات

يتضح مما سبق أن هناك العديد من المبررات التي تدعو لتوفير المساعدات، النقدية والعينية، لمواجهة الآثار المترتبة على أزمة كورونا وامتداداتها. فبشكل عام، توقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن يتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر تقدر بـ(2.5 مليار دولار) إذا استمرت جائحة كورونا ثلاثة شهور، وأن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14% في عام 2020 مقارنةً بعام 2019، وذلك بسبب هذه الجائحة.[1]

أما على صعيد البطالة، فقد فاقمت الجائحة من الأوضاع المالية الصعبة، للعمال أولاً، والعاملين في الآلاف من المنشآت المحلية،

1. الإحصاء الفلسطيني يعلن التنبؤات الاقتصادية لعام 2020 جراء جائحة كورونا، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/postar.asp، 23/4/2020.

التجارية والصناعية والسياحية، والمطاعم والفنادق، والعاملين في قطاع البناء والنقل والسفر، وغيرهم الكثير ممن توقفت أعمالهم وانقطع دخلهم، وانضموا إلى صفوف البطالة ولو مؤقتاً. في هذا الصدد، ذكر الاتحاد العام لنقابات العمال أن 75 ألف عامل انضموا إلى صفوف البطالة بسبب جائحة كورونا.[2]

وعن الفقر والعائلات الفقيرة في الأراضي الفلسطينية، قال وكيل وزارة التنمية الاجتماعية داود الديك، إن نسبة الفقر في فلسطين قبل انتشار فيروس كورونا كانت 29% في كل من الضفة وغزة، أي ما يعادل 280 ألف أسرة، يُضاف إليهم الآن 100 ألف أسرة جديدة تحت خط الفقر، نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن أزمة كورونا، ليصل مجمل العائلات تحت خط الفقر إلى 380 ألف أسرة تقريباً.[3]

نوعية المساعدات وآليات جمعها

تشمل المساعدات التي تلقتها السلطة الوطنية لمواجهة جائحة كورونا، مساعدات نقدية وأخرى عينية. يتم الحصول على المساعدات النقدية عن طريق رقم حساب بنكي موحد لكافة البنوك في فلسطين تحت الرقم 888000، دون اشتراط حد أدنى للتبرع، وهو حساب خاص بصندوق وقفة عز[4]، أو عبر الآليات المعهودة التي تتلقى من خلالها السلطة الوطنية المساعدات من الدول والجهات الدولية والمنظمات العالمية، ثم يتم تحويلها إلى الجهات المختصة، مثل وزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة المالية.

أما المساعدات العينية، ومعظمها مساعدات خارجية، فيتم شحنها من الدول والمنظمات الدولية والشركات العالمية المتخصصة، إلى الأراضي الفلسطينية، وفي الغالب هي مساعدات طبية تذهب إلى وزارة الصحة، وهي تشمل مجموعات اختبار كورونا، وكمامات وقفازات، وبدلات واقية، ونظارات واقية، ومواد تعقيم، وأجهزة فحص «PCR»، وأجهزة تنفس، وأجهزة قياس درجة الحرارة عن بُعد، وعقاقير وأدوية.

في هذا السياق، أعلن صندوق وقفة عز أن المبالغ التي تم التعهد بها حتى 2020/05/11، بلغت 12,500,000 دينار أردني[5]. كما أعلن د. أحمد مجدلاني، وزير التنمية الاجتماعية، أنه تم تزويد الصندوق ببيانات الأسر المسجلة في الوزارة، وتم توزيع مساعدات عينية وطرود غذائية على 98,410 أسر في الضفة وغزة، بقيمة مالية بلغت 26 مليون شيكل، كما تم صرف 200 ألف شيكل لنحو 200 أسرة تعاني من وضع طارئ، وتم توزيع طرود غذائية

2. نقابات العمال: 75 ألف عامل انضموا إلى صفوف البطالة، صحيفة الأيام، 2020/6/7.

3. تقرير: مسألة "التنمية الاجتماعية" حول الرقابة على أموال المساعدات، موقع شبكة فلسطين الإخبارية http://pnn.ps/news/508462 25/4/2020.

4. موقع صندوق وقفة عز، https://www.waqfetizz.ps/

5. موقع صندوق وقفة عز، https://www.waqfetizz.ps

على الفلسطينيين في مخيمات سوريا ولبنان بقيمة 3.5 مليون شيكل.[6]

الجهات القائمة على جمع المساعدات وتوزيعها

من الواضح أن هناك العديد من الجهات التي تتلقى المساعدات المتعلقة بأزمة كورونا، والعديد من الجهات التي تتولى عملية توزيع المساعدات على مستحقيها. فالحكومة، مُمثلة بوزارة المالية، تتلقى مثل هذه المساعدات من الجهات الدولية، وهناك أيضاً وزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، وصندوق وقفة عز، والمحافظات والهيئات المحلية والاتحاد العام لنقابات العمال، ودوائر في منظمة التحرير، إضافة إلى المبادرات الشخصية. وبناء على ذلك، تقوم هذه الجهات بعملية توزيع المساعدات، كل حسب الآليات الخاصة بها، والمستحقين المسجلين لديها، الأمر الذي تسبب في تعدد المرجعيات والآليات، مما أدى إلى حدوث أشكال مختلفة من الخلل في عملية الجمع والتوزيع، كالتضارب، والتكرار. وفي هذا السياق أكّد وزير التنمية الاجتماعية أن الوزارة ليست الجهة الوحيدة التي تقوم بالتوزيع.[7] فمثلاً، تمكنت الحكومة من الحصول على دعم من عدد من الدول، وكذلك من الصناديق العربية والإسلامية، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الفرنسية (AFD)، إضافة إلى جهات أخرى محلية ودولية، حيث بلغ مجموع المساعدات المالية والعينية الملتزم بها من قبل كافة الأطراف المحلية والدولية، حوالي 40 مليون دولار.[8]

وكمثال آخر، وزعت دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير، معدات الوقاية الشخصية، وأجهزة طبية، ومعقمات، مقدمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، كمساعدة طارئة لمواجهة فيروس كورونا على المخيمات في المحافظات الشمالية عبر لجانها الشعبية.[9]

المعايير المُتبعة في توزيع المساعدات على مستحقيها

قال وكيل وزارة التنمية الاجتماعية داود الديك إن الحوكمة في البرنامج الإلكتروني المخصص لتسجيل الأسر الفقيرة، مضبوطة بطريقة ممتازة، ولا يوجد أي صلاحية لأي موظف في الوزارة، بمن فيهم الوزير، في إدخال أي أسماء أو أسر على البرنامج المحوسب، وهناك معايير معقدة وشروط للدخول إلى البرنامج. وأضاف أن جميع الأموال والمساعدات تذهب مباشرة إلى المواطنين عبر البنوك، بدون أي تحايل أو تلاعب، لأن معظم الأسر الفقيرة لديها حسابات بنكية وبطاقة صراف آلي. وعن دقة استهداف العائلات الفقيرة، أكد الوكيل أنها تصل إلى 80%، وأن نسبة الخطأ، وهي 20%، تعد من أفضل النسب العالمية لأي برنامج مساعدات، ورغم ذلك تحاول الوزارة تقليل هذه النسبة قدر المستطاع. وأكد أيضاً

6.الحكومة الفلسطينية تبدأ توزيع معونات لـ(125 ألف أسرة)، موقع العربي الجديد، 29/4/2020، https://www.alaraby.co.uk/

7.الحكومة الفلسطينية تبدأ توزيع معونات لـ(125 ألف أسرة)، موقع العربي الجديد، 29/4/2020، https://www.alaraby.co.uk/

8. موقع مجلس الوزراء، http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/51401، 15/6/2020

9. توزيع مساعدات يابانية طبية طارئة على مخيمات الضفة، وكالة وفا، 12/9/2020، https://www.wafa.ps/Pages/Details/9119.

أن المعايير الرئيسية في اختيار العائلات الفقيرة في ظل انتشار فيروس كورونا، تتمثل في عدد أفراد الأسرة، والأطفال وكبار السن وحالات الإعاقة، إضافة إلى مصدر الانكشاف أو الفقر، وهل هو ناجم عن فقدان العمل أم لا، مشيراً إلى أن من بين الشروط ألا يكون المستفيد موظفاً عاماً، وألا يأخذ مساعدات من أي جهة كانت.[10]

وأشار الديك إلى أن بعض أسماء المنتفعين من مساعدة صندوق وقفة عز، ستكون في الدفعة الثانية على شكل قسائم شرائية بقيمة 500 شيكل، والبعض الآخر سيتقاضى مبلغاً مالياً بقيمة 500 شيكل ستصرف لهم عن طريق البنوك. وأوضح أنه سيتم إرسال رسائل على جوالات المستفيدين للتوجه للبنوك لاستلام المبلغ.[11]

ومع ذلك، شكك العديد من المواطنين وبعض المؤسسات بآليات توزيع المساعدات، فمثلاً طالبت مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان في بيان لها، بتعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة في عملية تسجيل وصرف المساعدات للعمال المتضررين، وقالت إنها تنظر بخطورة بالغة إلى آلية توزيع مساعدات العمال المتضررين والمتعطلين من أزمة كورونا، وما نتج عنها من تداعيات وأزمات. وأشارت الضمير إلى التصريحات المتضاربة الصادرة عن وزارة العمل ووزير العمل، الخاصة بموعد الصرف، ونشر رابط فحص على الإنترنت وإزالته لعدة مرات، واعتبرت أن ذلك يعزز عدم الثقة في نزاهة وشفافية التسجيل والتوزيع، وقالت إنه لم تكن هناك معايير واضحة لاختيار العمال المتعطلين، وإنه تم توزيعهم عن طريق المحاصصة على المحافظات. وفي ختام بيانها طالبت مؤسسة الضمير بضرورة مراجعة آليات التسجيل، ووضع معايير واضحة من خلال جهات نقابية. وقد جاء بيان الضمير عقب تقرير لوزير العمل حول آلية توزيع المساعدات على العمال المتضررين، والتي شملت نحو 40,000 مستفيد بمعدل 700 شيكل للعامل، أي ما مجموعه 28 مليون شيكل.[12]

في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى (البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية)، التي اعتمدها مجلس الوزراء في قراره رقم (10) لسنة 2017، حيث نص القرار على اعتماد بوابة موحدة للمساعدات النقدية وغير النقدية، وتشكيل لجنة توجيهية تضم في عضويتها عدداً من الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وذلك بهدف الوصول إلى أكبر تغطية ممكنة للأسر المحتاجة والفقيرة، ومنع الازدواجية في تقديم المساعدات، وتحقيق العدالة في التوزيع وتكافؤ الفرص، وتخطيط

10. تقرير: مسألة «التنمية الاجتماعية» حول الرقابة على أموال المساعدات، موقع شبكة فلسطين الإخبارية
http://pnn.ps/news/508462 25/4/2020.

11. الشؤون الاجتماعية توضح آلية صرف مساعدات «صندوق وقفة عز»، موقع فلسطين الآن
https://paltimesps.ps/post/261696/ 11/5/2020.

12.الضمير تطالب بتوزيع المساعدات للعمال المتضررين من جائحة كورونا بشفافية وعدالة، موقع وكالة سما الإخبارية
https://samanews.ps/ar/post/417908. 19/5/2020.

المساعدات وتنسيقها على المستوى الوطني، من خلال التنسيق الشامل بين كافة الشركاء من مزودي الخدمات والمساعدات الاجتماعية. وقرار مجلس الوزراء يمثّل خطوة عملية هامة تحدّ من فوضى المساعدات الاجتماعية في فلسطين، بسبب تعدد الجهات التي تقدّم المساعدات الاجتماعية والنقدية، وعدم وجود تنسيق أو ربط حاسوبي كامل فيما بينها، مما يؤدي إلى ازدواجية المساعدات، وحرمان أطراف أخرى من فرصها، وخلق حالة من الإرباك في تقديمها، مما ينتج عنه عدم تحقيق العدالة، والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص. كما أن حالة «فوضى المساعدات»، وعدم وجود بوابة موحدة لها، تُغيّب الشفافية، وتوفّر فرصاً للفساد والمحسوبية والمحاباة.[13] وبالرغم من هذه الرؤية الجميلة لفكرة البوابة الموحدة، المُقرة منذ عام 2017، إلا أنه في ظل جائحة كورونا، لم يتم اعتمادها، حيث تبين كل الأدبيات والتصريحات المتعلقة بتوزيع المساعدات في ظل هذه الجائحة، أن توزيع المساعدات تم وفق رؤية خاصة تتعلق بأزمة كورونا، وليس وفق بيانات البوابة الموحدة، وذلك لأن ما يتعلق بهذه الأزمة الجديدة يختلف عن البيانات المسجلة منذ عام 2017، فأزمة اليوم شملت عاملين وموظفين وعمالاً كانوا على رأس عملهم قبل الجائحة، ثم تعرضوا للبطالة، وشملت مواطنين وعائلات انقطعت مصادر دخلهم فجأة، وهذا لا تعالجه بيانات البوابة الموحدة. لذلك تم وضع بيانات خاصة بالجهات التي تقوم بتوزيع المساعدات، وفي مقدمتها صندوق وقفة عز.

الرقابة على جمع المساعدات وتوزيعها

يقول داود الديك، وكيل وزارة التنمية الاجتماعية، إن فعاليات ونشاطات الوزارة تخضع بشكل عام لرقابة صارمة وتقارير مالية دورية يقوم بها الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وديوان الرقابة المالية والإدارية ووزارة المالية، وأشار إلى وجود فحص دوري ومنتظم.[14]

ويؤكد طلال ناصر الدين، رئيس مجلس إدارة صندوق وقفة عز، أن الصندوق مستقل إدارياً ومالياً، وأنه سيكرس صرف التبرعات على العائلات التي أصبحت محتاجة بعد انكشافها جراء أزمة كورونا، والتي سيتم اختيارها بمُنتهى الشفافية بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، وأكد الالتزام بالشفافية المطلقة في إدارة وصرف موارد الصندوق، وتوجيهها لمستحقيها دون تحيز أو تمييز، ولضمان ذلك تم التعاقد مع مدقق مالي خارجي عالمي مشهود له بالكفاءة والنزاهة، الذي تبرع بتدقيق كافة الحركات المالية الواردة والصادرة عن الصندوق مجاناً.[15]

لكن قرار رئيس الوزراء بتشكيل الصندوق،

13. مؤيد عفانة، البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية، خطوة نحو العدالة الاجتماعية، موقع اقتصاد فلسطين، https://www.palesti-neeconomy.ps/ar/Article/8ccd21y9227553Y8ccd21

14. تقرير: مسألة «التنمية الاجتماعية» حول الرقابة على أموال المساعدات، موقع شبكة فلسطين الإخبارية http://pnn.ps/news/508462 25/4/2020.

15. من كلمة طلال ناصر الدين، موقع صندوق وقفة عز، https://www.waqfetizz.ps/ar/page/chairman-word

ومُصادقة الرئيس عباس على ذلك، يخلو من الإشارة إلى مرجعية الصندوق، وآلية الرقابة على أعماله، وكل ما نُشر بهذا الخصوص هو أخبار في وسائل الإعلام، تخلو أيضاً من نص مُحدد. فقد تم الإعلان عن تأسيس الصندوق في 2020/04/02، وإعلان أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ولكن لم يتم الإشارة إلى أي نصوص تتعلق بالمرجعية والرقابة والآليات، وغير ذلك مما يضمن نزاهة العمل وشفافية الأداء، ومساءلة القائمين على الصندوق وتوزيع المساعدات.

ورغم أنه لم يمض سوى بضعة شهور على تأسيس صندوق وقفة عز، وبدْء جمع المساعدات وتوزيعها، إلا أن المدقق الخارجي، وهو شركة أرنست يونغ، لم يُصدر حتى الآن أي تقرير بشأن التدقيق والرقابة على أعمال الصندوق، والمبالغ التي تم جمعها وتوزيعها. في البداية، رأى العديد من المختصين أن عملية جمع المساعدات وتوزيعها كانت ارتجالية، وأن الأموال التي تم جمعها ذهب جزء منها في اتجاه غير صحيح، ويعزو المختصون ذلك لعدم وجود رقابة على عملية التوزيع، إضافة إلى وجود مبادرات عشوائية من قبل تُجار ومجموعات شبابية مختلفة لتنظيم حملات تبرع وتوزيع مساعدات، اتسمت أحياناً بغياب المعايير، والمزاحية في التوزيع، وعدم الوصول إلى الأشخاص الأكثر فقراً على أرض الواقع. فمثلاً، يرى الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم أن ما يجري من حراك ومُبادرات للعمل الخيري والمعونة، هو ظاهرة جيدة، وتنم عن أخلاق شعبنا وقت الأزمات، ولكن ما ينقصها هو التنظيم والتنسيق، ويؤكد أن استمرار بعثرة الجهود دون تنظيم سوف يُقلل من أثرها، ولا يجعلها تلبي الاحتياجات المتزايدة للفئات الضعيفة مع استمرار الحالة الراهنة، ويشير إلى أن المطلوب هو تشكيل صندوق مركزي يشارك فيه القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويتولى إدارة فعاليات تتجاوز ما يجري حالياً إلى ما هو أعمق، من حيث مُساعدة العمال المتعطلين، وتغطية شرائح أوسع من الفقراء.[16]

كما اتهم النقابي رياض كميل القائمين على صندوق وقفة عز بعدم الشفافية والمصداقية، وغياب الرقابة على عملية التوزيع، وقال إن الدفعة الأولى من قائمة المستفيدين، والبالغة 35 ألف عامل، ليست فيها شفافية، ولم تصل المساعدات المالية، وقيمتها 700 شيكل، إلى أصحابها، إلا أن وزارة العمل ردت على هذه الاتهامات، واعتبرتها ناجمة عن خلافات داخلية في الأطر النقابية للعمال، ورأت أن الخلل لا يتجاوز 3%.[17]

16. مساعدات الطوارئ بالضفة.. حين تفتقد للتنظيم والعدل بالتوزيع، موقع وكالة صفا https://safa.news/post/280538 .05/04/2020.

17. وزارة العمل ترد على اتهامات بخصوص قوائم المستفيدين من صندوق وقفة عز، موقع الحياة الجديدة http://www.alhayat-j.com/ar_page php?id=4fa82bay83526330Y4fa82ba 18/05/2020.

خلاصة

إن مبررات الحصول على المساعدات النقدية والعينية لمواجهة تبعات أزمة كورونا، هي مبررات واقعية وليس مبالغاً فيها، ولكن ما يلزم في هذا الشأن، هو ضبط آليات جمع المساعدات، وتوحيد الجهات التي تشرف على عملية الجمع والتوزيع، ووضع معايير عادلة في إيصال المساعدات لمستحقيها، والالتزام بذلك بشكل تام لتحقيق العدالة، ثم لا بد من توفير رقابة حقيقية على جمع المساعدات، وإدارتها، وتوزيعها، وبالتالي ضرورة وجود مساءلة حقيقية لا تكتفي بالبيانات والتصريحات. ولا شك أن المساءلة والرقابة تتطلب شفافية حقيقية، تتمثل بإصدار تقارير مالية من قبل مجلس إدارة صندوق وقفة عز، ومن قبل المدقق الخارجي، ونشرها أيضا.

تضارب المصالح

الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار الخاضع بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه شخصياً أو أحد أقاربه أو أصدقائه المقربين، أو عندما يتأثر أداؤه للوظيفة العامة لاعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار.

(المادة (1) من نظام الإفصاح عن تضارب المصالح رقم (1) لسنة 2020)